

قال مستشار مجموعة السلام د.علي الشمالي إن الإخفاق الإداري للاقتصاد الكويتي أثر سلبا على حقوق المساهمين لتتراجع الى أكثر من النصف، مشيرا الى ان الكويت مطالبة بمراجعة إستراتيجيتها وتوزيع استثماراتها بالخارج وتعميق استثماراتها المحلية. وأضاف في حوار خاص لـ «الأنباء» ان الكويت من أسوأ الدول في تعاملها مع القطاع الخاص مقارنة بدول العالم التي أسعفت القطاع الخاص وكان له دور فاعل. وأشار الشمالي الى ان هيئة أسواق المال حافظت على تقنين السوق وإحكام النظام داخله وحدثت من التلاعبات وكانت جهودها واضحة، داعيا إياها الى ان تتطلع أكثر الى تحفيز السوق وإيجاد أدوات جديدة ومعالجة خلل البيروقراطية. وأكد أن شركات مجموعة المدينة سليمة ولا تشوبها أي شبهات، مشيرا الى أن هيئة أسواق المال كان لها دور كبير في تكذيب الأقاويل والإشاعات المغرضة. ورأى الشمالي انه إذا نزل عدد الشركات الاستثمارية الى ما دون 15 شركة فهذا مؤشر خطر يهدد سعي الكويت الى ان تكون مركزا ماليا وتجاريا. وذكر ان بيئة الأعمال في الكويت ليست سليمة وتحتاج الى الكثير من الجهد والعمل، مشيرا الى ان البنوك الكويتية لديها تخمة سيولة يقابلها غياب للمشاريع، وفيما يلي تفاصيل الحوار:

كاتب: منى الدغيمي

مستشار مجموعة السلام القابضة في حوار خاص لجريدة «الأنباء»

علي الشمالي: الكويت مطالبة بمراجعة إستراتيجيتها الاستثمارية في الخارج وتعميق استثماراتها المحلية

السوق منذ بداية العام؟
 أداء السوق يعتبر جيدا جدا في ضوء عدم الاستقرار السياسي والتوتر في المنطقة إضافة الى تغير المجلس بمعدل كل سنة مجلسا في ضوء كل هذه الأحداث السوق سلك مسارا جيدا.
 كيف تقيمون هيئة أسواق المال منذ ان بدأت وحتى الآن؟
 «الهيئة» قامت بالدور المنوط بها ونصيحتي اليها ان يكون اتخاذ القرار أسرع واعتقد انهم يجب ان يسعوا الى خلق أدوات جديدة لان التأخير في نظر بعض الملفات غير جيد. يجب ان يكونوا فعالين أكثر.



(متين غوزال)

علي الشمالي يتحدثنا للزميلة منى الدغيمي



د.علي الشمالي

لماذا لم تتم عمليات دمج بين شركات المدينة المتشابهة في القطاع المدرجة في قطاع واحد «اكتتاب - السلام - المدينة» لحد من تداعيات الأزمة على هذه الشركات؟
 أول شيء الشركتان المذكورتان لا تشكوان من الأزمة حيث ان «اكتتاب» عالجست ميزانيتها بتخفيض رأس المال والسلام» سددت جميع ديونها وكل شركة رتب بيتها الداخلي إضافة الى ان الشركتين نشاطهما مختلف ومنهجيتهم مختلفة.

مكاسب شركات المدينة تعتبر ضعيفة.. ما أسباب ذلك؟
 نحن اليوم لسنا مهتمين بالأسمه بالدرجة الأولى بل بأنشطة الشركات التشغيلية وذلك بتحويل الأصول غير المدرة الى مدرة والتركيز على الأعمال التشغيلية وترك السهم للسوق الشركات؟
 لا وهذه نصيحتي أوجهها للجميع.

ما تقييمك لمجمل أداء

الأعمال في الكويت؟
 بيئة الأعمال في الكويت ليست سليمة وتحتاج الكثير من الجهد والعمل. واليوم البنوك الكويتية لديها أكثر من 20 مليار دينار تخمة سيولة تقابلها غياب للمشاريع فما إذن قيمة السيولة في الاقتصاد دون مشاريع وتحريك لعجلة الاقتصاد الوطني.

قياسا بالمكاسب السوقية التي حققتها الأسهم الرخيصة في السوق فان

نسبة الاستثمار الأجنبي في الكويت اقل من 1٪ وهي متدنية جدا واعتقد انها خطوة متأخرة جدا ساهمت فيها الحكومات والمجالس السابقة.
 ما تقييمك لقدرة القطاع الخاص على تنفيذ المشاريع التنموية؟
 القطاع الخاص عانى الكثير حيث تحولت الكويت من دولة تجار الى دولة حكومية.

كيف تقيمون بيئة

الاستثمار ان تتبنى حل الهيكلة والتنسوية مع الدائنين واعتقد انه إذا تراجع عدد الشركات الاستثمارية الى ما دون 15 شركة فهذا مؤشر خطر لأن الكويت تسعى الى ان تكون مركزا ماليا وتجاريا واهم قطاعات المركز المالي شركات الاستثمار. وأرى ان بعض شركات الاستثمار مازالت تشكو الكثير من المشاكل وتعاني الكثير من العقبات وهي تحتاج الى حلول جذرية من الدولة. والوسائل تختلف من ممكن ان يكون الدائم احد هذه الوسائل أو شراء المديونيات أو تأسيس محفظة أو صندوق لإدارة هذه الأصول وتمول هذه الشركات حتى تعبر النفق المظلم.
 وأرى أننا نحن كمجموعة «المدينة» نتجاوزنا هذه المرحلة ومررنا بتجربة رائعة لهيكلية وكانت لنا تجربة مع هيئة أسواق المال الإماراتية مكنتنا خبرة التعامل مع هيئة أسواق المال الكويتية وذلك باحترام المواعيد والإفصاح عن نشاطات الشركة فلم تواجه أي مشاكل.

وإحكام النظام داخله وحدثت من التلاعبات وكانت جهود «الهيئة» واضحة لكنها يجب ان تتطلع أكثر الى تحفيز السوق وإيجاد أدوات جديدة وإدراج شركات جديدة والتوسع والتسريع في اتخاذ القرارات فيما يخص الاستحواث وأهم طلب الشركات لهيئة أسواق المال يجب ان تعالج خلل البيروقراطية.
 وأرى ان القائمين على «الهيئة» قادرون على اتخاذ القرارات والتسريع من منهجية العمل، فلهم إرادة قوية لتحريك السوق.

القائمون على «الهيئة» قادرون على اتخاذ القرارات وتسريع منهجية العمل فلهم إرادة قوية لتحريك السوق

هل الأزمة الحالية للاقتصاد الكويتي سببها المباشر خلل رقابي إداري؟
 اعتقد انه خلل إداري بالدرجة الأولى عكسه سوء تصرف الحكومة وبعض القيادات إضافة الى التفاعل الإعلامي السلبي والتفاعل في التشريعات لم يكن مواكبا للتطور الاقتصادي.
 وأرى ان الكويت استوردت الأزمة من الخارج و لم يكن هناك أي مبرر لتفاعل السوق سلبيا وأزمة الاقتصاد الكويتي ان بعض التشريعات كان صدورها في وقت غير صحيح وهذا الإخفاق الإداري أثر سلبا على حقوق المساهمين لتتراجع الى أكثر من النصف.
 وأشير الى ان توظيف الاستثمارات الكويتية الخارجية لم تكن مبروسة بالشكل الصحيح فهناك نحو 70 مليار دينار، فلنأخذ منها في سنوات الخزانة الأميركية والأوراق المالية الأميركية المبنية على اقتصاد هش حيث ان حجم ديون الولايات المتحدة الأميركية من الداخل والخارج تجاوزت 16 تريليون دولار وهذا يجعلها عرضة للزمات واعتقد ان القرار بتوظيف الاستثمارات الخارجية الكويتية ليس حكيمًا.
 أرى ان الكويت مطالبة بمراجعة إستراتيجيتها وتوزيع استثماراتها بالخارج وان تعمق استثماراتها المحلية، فبعض الجهات الحكومية لم تتعامل مع السوق «الألقاب» وهو احد الأسباب الرئيسية للهلع الذي انتاب السوق.

ما العوائق التي تحول دون الإسراع في تخصيص البورصة وما إيجابيات وسلبيات تخصيصها؟

من إيجابيات التخصيص ان تصعب البورصة شركة خاصة تدار بمبدأ الربحية وهي تجربة موجودة في العالم وعدة بلدان سبقت الكويت وبالتالي ستكون البورصة بعد التخصيص حريصة على ان تكون تداولاتها أكثر زخما وسيحقق السوق انجازات كبيرة ستدعم الاقتصاد الكويتي.

لكن عملية التخصيص تعترضها عوائق وأهمها البيروقراطية كما هو معروف في إدارة استثمارات الكويت قسي الداخل والقرارات الاقتصادية المحلية وهذا يعكس سوء الإدارة ولكن هناك قطاعات تدبر البيروقراطية فلا يجوز ان يكون 70٪ من النشاط الاقتصادي تابعا للدولة لكن للأسف الكويت تناقض حتى الشريعة الإسلامية في إدارة الاقتصاد وخلقت جوا استثماريا غير مشجع للقطاع الخاص.
 اعتبر الكويت من أسوأ الدول في التعامل مع القطاع الخاص ودعمه بينما دول العالم أسعفت القطاع الخاص وكان له دور فاعل.

هل هيئة أسواق المال حدثت من التلاعبات داخل السوق وما تعليقك حول صعود أسهم شركات دون مبررات والقفزات التي شهدتها السوق مؤخرا؟

السوق منذ خمس سنوات يتخبط وينتابه الهلع وعندما نزل الزلزلة الحادة والعنيفة استوعب الدرس الأول ان الحكومة لم ولن تشارك في دعم الاقتصاد المحلي، والدرس الثاني ان السوق تخلص من الشركات الورقية ووصل الى القاع.
 ثم بعد ذلك رجع السوق بشكل تدريجي لأن الرصعة التي تلقاها كانت عنيفة والقيادة في البلد لم تتعامل معه بالجدية المطلوبة لأن الاقتصاد لم يكن من أولويات الدولة. واعتقد ان الكويت أضاعت فرصة تاريخية حقيقية لتكون مركزا ماليا في العالم لاستقطاب المشاريع ورؤوس الأموال. أرى ان هيئة أسواق المال حافظت على تقنين السوق

نتحدى انك تلاقى تشكيلة أكبر أو أسعار أقل من يوريكا!!

حان وقت الأسعار!

سولف براحتك مع خط eeZee من زين برصيد 10 * د.ك

<p>NOKIA Asha 105</p> <p>نقدا 6.75 دك + خط eeZee من زين برصيد 10 دك</p> <p>شهريا 0.4 دك</p>	<p>NOKIA Asha 206</p> <p>نقدا 18.4 دك + خط eeZee من زين برصيد 10 دك</p> <p>شهريا 1 دك</p>
<p>Samsung GALAXY STAR S5280</p> <p>نقدا 21.5 دك + خط eeZee من زين برصيد 10 دك</p> <p>شهريا 1.3 دك</p>	<p>Samsung GALAXY S5570 Mini</p> <p>نقدا 36.4 دك + خط eeZee من زين برصيد 10 دك</p> <p>شهريا 2.3 دك</p>
<p>Bee 1101</p> <p>نقدا 5.25 دك + خط eeZee من زين برصيد 10 دك</p> <p>شهريا 0.2 دك</p>	<p>ALCATEL OT-808</p> <p>نقدا 16.4 دك + خط eeZee من زين برصيد 10 دك</p> <p>شهريا 1 دك</p>

اقساطك مع يوريكا بدون فيوبدا!

كل شهر عن الإلكترونيات 25761100

تتبعنا على: @EurekaKuwait, EurekaKuwait, EurekaKuwait

جميع أيام الأسبوع نقدا 12 ليلا

30 سنوات

أثير في الفترة الأخيرة العديد من القائل حول الأسهم التابعة لمجموعة شركات «المدينة»، ما حقيقة ما يشاع عليها وما تقييمك للوضع المالي لاستمرارية المجموعة؟
 المجموعة تعتبر من الشركات «الشعبية» وهذا ما يجعلها عرضة للإشاعات والأقوايل وأنا كممثل للمجموعة أتوجه بالشكر للهيئة لدورها الكبير في تكذيب هذه الأقاويل وذلك عن طريق التفتيش والرقابة والإيضاح وقد كشفت ان كل شركات مجموعة المدينة سليمة ولا تشوبها أي شبهات.

وأرى ان الشائعات موجودة في كل الأسواق لكن أنا أعتاب بعض الصحف التي أخذت على عاتقها التشهير والضرب بالشركات وتصفة الحسابات والدخول في الشخصانية في التعامل بعيدا عن الحرفية حيث ان بعض الصحف تقلدت دور هيئة أسواق المال ووزارة التجارة والبنك المركزي. واعتقد ان الكويت تحتاج الى تشريعات رادعة تحجم نقشي الإشاعات المغرضة.

ما أسباب تنازلك عن جميع ملكياتك المسجلة باسمك في الشركات سواء المدرجة أو غير المدرجة؟
 السبب إنني اخترت الراحة والتفرغ لحياتي الخاصة والكثير من التفرغ سلكوا هذا الطريق دوري التجم كاستثمار للمجموعة وأتدخل في اختيار القيادات وتقديم الاستشارة بخصوص الصفقات ولسدي طموحات شخصية أريد تحقيقها.

التسوية مع الدائنين
 ما تقييمك لوضع شركات الاستثمار وما مدى استمرارية أزمة القطاع للحلول المفروض تطبيقها؟
 اعتقد ان شركات الاستثمار القادمة حيث أنه في السابق كان هناك حوالي 95 شركة استثمار واليوم نحتكم فقط على 35 شركة تقريبا من هذا المنطلق ستكون شروط التراخيص في المستقبل أصعب ورأس المال سيكون أكبر.
 بالنسبة للحلول المفروض تطبيقها أرى ان على شركات

أثير في الفترة الأخيرة العديد من القائل حول الأسهم التابعة لمجموعة شركات «المدينة»، ما حقيقة ما يشاع عليها وما تقييمك للوضع المالي لاستمرارية المجموعة؟
 المجموعة تعتبر من الشركات «الشعبية» وهذا ما يجعلها عرضة للإشاعات والأقوايل وأنا كممثل للمجموعة أتوجه بالشكر للهيئة لدورها الكبير في تكذيب هذه الأقاويل وذلك عن طريق التفتيش والرقابة والإيضاح وقد كشفت ان كل شركات مجموعة المدينة سليمة ولا تشوبها أي شبهات.

وأرى ان الشائعات موجودة في كل الأسواق لكن أنا أعتاب بعض الصحف التي أخذت على عاتقها التشهير والضرب بالشركات وتصفة الحسابات والدخول في الشخصانية في التعامل بعيدا عن الحرفية حيث ان بعض الصحف تقلدت دور هيئة أسواق المال ووزارة التجارة والبنك المركزي. واعتقد ان الكويت تحتاج الى تشريعات رادعة تحجم نقشي الإشاعات المغرضة.

ما أسباب تنازلك عن جميع ملكياتك المسجلة باسمك في الشركات سواء المدرجة أو غير المدرجة؟
 السبب إنني اخترت الراحة والتفرغ لحياتي الخاصة والكثير من التفرغ سلكوا هذا الطريق دوري التجم كاستثمار للمجموعة وأتدخل في اختيار القيادات وتقديم الاستشارة بخصوص الصفقات ولسدي طموحات شخصية أريد تحقيقها.

التسوية مع الدائنين
 ما تقييمك لوضع شركات الاستثمار وما مدى استمرارية أزمة القطاع للحلول المفروض تطبيقها؟
 اعتقد ان شركات الاستثمار القادمة حيث أنه في السابق كان هناك حوالي 95 شركة استثمار واليوم نحتكم فقط على 35 شركة تقريبا من هذا المنطلق ستكون شروط التراخيص في المستقبل أصعب ورأس المال سيكون أكبر.
 بالنسبة للحلول المفروض تطبيقها أرى ان على شركات